انخفضت قيمة الصادرات بنسبة 26.1 بالمئة

فائض تجارة الكويت يتراجع لـ26.3 مليار دولار في 10 أشهر

تراجعت قيمة الفائض التجاري لدولة الكويت خلال الـ10 أشهر الأولى من 2019 بنسبة 14.2 بالمائة على أساس سنوي، وذلك حسب الإحصائية الشهرية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء أمس الأربعاء.

وبلغت قيمة الفائض التجاري للبلاد بالفترة من يناير 2019 وحتى أكتوبر السابق 7.980 مليار دينار (26.29 مليار دولار)، مقابل 9.303 مليار دينار (30.66 مليار دولار) بالفترة نفسها من 2018.

وضغط على الفائض التجاري، تراجع قيمة صادرات الكويت خلال الفترة بنسبة 10.3 بالمائة إلى 16.458 مليار دينار، مقابل 18.337 مليار دينار بالفترة المماثلة من 2018.

وبلغت قيمة واردات الكويت 8.478 مليار دينار، بتراجع 6.2 بالمائة عن مستواها بالفترة من يناير 2018 وحتى أكتوبر بنفس العام عند 9.035 مليار دينار.

وأشارت الإدارة المركزية إلى أن حجم التبادل التجاري للكويت بلغ في الـ10 أشهر الأولى من العام الماضي 24.936 مليار دينار، مقابل 27.372 مليار دينار بالفترة المناظرة من 2018، بانخفاض 8.9 بالمائة.

وعلى مستوى شهري أكتوبر فقط، تقلص الفائض التجاري للكويت 43 بالمائة عند 679 مليون دينار، لتراجع الصادرات 26.1 بالمائة مسجلة 1.56 مليار دينار، وتسجيل واردات بـ877 مليون دينار، بانخفاض 3.9 بالمائة.

وانخفضت قيمة الصادرات الكويتية في شهر أكتوبر الماضي بنسبة 26.1 بالمائة على أساس سنوي، لتصل إلى 1.556 مليار دينار، مقابل 2.105 مليار دينار في الشهر نفسه من عام 2018.

وأظهرت إحصائية صادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء بالكويت، تراجع قيمة الواردات بنحو 3.9 بالمائة، لتصل إلى 877 مليون دينار في أكتوبر الماضي، مقارنة بقيمتها بالفترة ذاتها من عام 2018 والبالغة آنذاك 912 مليون دينار.

وكشفت الإحصائية عن تحقيق الميزان التجاري للبلاد فائضاً بلغ 679 مليون دينار في أكتوبر الماضي، بالمقارنة مع 1.192 مليار دينار في أكتوبر 2018، بانخفاض قدره 43 بالمائة.

كما انخفض حجم التبادل التجاري بنسبة 19.4 بالمائة في أكتوبر الماضي، ليصل إلى 2.433 مليار دينار مقارنة مع 3.017 مليار دينار في أكتوبر من عام 2018.

وبحسب الإحصائية، تصدر الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها، والمواد القارية والشموع المعدنية، قائمة أهم السلع المُصدرة من الكويت في أكتوبر الماضي، بواقع 1.426 مليار دينار بنسبة 91.6 بالمائة، يليه المنتجات الكيماوية العضوية بواقع 33.9 مليون دينار بنسبة 2.2 بالمائة، ثم العربات والسيارات والجرارات والدراجات بواقع 17.4 مليون دينار بنسبة 1.1 بالمائة.

أما على صعيد السلع المستوردة، فتصدرت العربات والسيارات والجرارات والدراجات قائمة أهم السلع المستوردة في أكتوبر الماضي، بواقع 128.6 مليون دينار ونسبة 14.7 بالمائة، تليها الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية بواقع 104.8 مليون دينار بنسبة 11.9 بالمائة، ثم المراجل والآلات والأجهزة والأدوات الآلية بواقع 98.1 مليون دينار بنسبة 11.2 بالمائة.

كما أظهرت الإحصائيات، احتلال جمهورية الصين الشعبية الصدارة لأهم الدول المُصدر إليها (عدا السلع النفطية)، حيث بلغت قيمة الصادرات نحو 18.7 مليون دينار، تليها العراق بقيمة 17.2 مليون دينار، ثم السعودية بنحو 16.8 مليون دينار، تليها الإمارات بواقع 14.2 مليون دينار.

واحتلت الصين أيضاً الصدارة لأهم الدول المستوردة منها بواقع 162.4 مليون دينار، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 78.6 مليون دينار، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بواقع 67.1 مليون دينار، تليها اليابان بواقع 58.8 مليون دينار.

شهدت نسبة الصادرات الكويتية إلى دول مجلس التعاون ارتفاعاً في أكتوبر/تشرين أول الماضي بنحو 4.1 بالمائة، لتصل إلى 51 مليون دينار مقابل 49 مليون دينار في الفترة ذاتها من عام 2018.

وبلغت حصة الصادرات إلى دول مجلس التعاون الخليجي 3.3 بالمائة مقارنة بـ2.3 بالمائة في أكتوبر/تشرين أول 2018.

وفي أكتوبر 2019، بلغت حصة الواردات من اللوازم الصناعية بالكويت 24.1 بالمائة، فيما انخفضت نسبة السلع الإنتاجية (عدا معدات النقل وأجزاءها) بنحو 5.6 بالمائة، بينما ارتفعت "الأغذية والمشروبات" و"معدات النقل وأجزاؤها وملحقاتها" بنحو 7 بالمائة و16.2 بالمائة على التوالي.

«الغرفة»: التبادل التجاري مع إيطالياً بلغ 1.6 مليار دولار

استقبل فهد يعقوب الجوعان – نائب أمين الصندوق الفخري في غرفة تجارة وصناعة الكويت وفد إيطالياً برئاسة سعادة السفير الإيطالي لدى الكويت كارلو بالدوتشي، ومدير وكالة ائتمان الصادرات الإيطالية السيد لوكا باسارلو، وبحضور عدد من الشركات الإيطالية التي تعمل في مجال النفط والغاز.

في بداية اللقاء، رحب الجوعان بالوفد الإيطالي، مؤكداً أن الهدف من اللقاء هو فتح آفاق التعاون في مختلف المجالات وعلى رأسها النفط والغاز، الذي يشكل 90% من إيرادات الكويت.

ولفت إلى تطور حجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث بلغ أكثر من 1.6 مليار دولار في العام 2018، وشهد تعاوناً بناء في مجالات التكنولوجيا.

وأوضح أن إيطاليا تعد واحدة من أكبر الشركاء التجاريين مع الكويت، حيث تأتي في المرتبة الثامنة في قائمة المصدرين إلى الكويت في العام 2018، مبيناً أن رؤية "كويت 2035"، تهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز تجاري إقليمي من خلال استقطاب مشاريع ضخمة في مختلف المجالات، ومنها النفط والغاز، والتي ستكون بشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الجوعان مكرماً بالدوتشي

وحث الشركات الإيطالية، بما تملكه من خبرة، على المشاركة في هذه الخطة، مبيناً أن القطاع الخاص الكويتي يشعر بمسؤولية كبيرة تجاه المشاركة في هذه الخطة طويلة الأمد، لافتاً إلى التشابه الكبير بين السوقين الكويتي والإيطالي، من حيث إن معظم الشركات تعتبر عائلية.

من جانبه، أكد السفير الإيطالي كارلو بالدوتشي على عمق العلاقات الاقتصادية التاريخية بين البلدين، لاسيما في مجال النفط والغاز، لافتاً إلى وجود حوالي 20 ألف شركة صغيرة ومتوسطة في إيطاليا تنشط في مختلف القطاعات، وتبحث عن فرص استثمارية.

وأوضح أن هناك اهتماماً بالاستثمار في الكويت من مختلف الدول وعلى رأسها الصين، مبيناً أن إيطاليا تسعى إلى تعزيز استثماراتها في مجال النفط والغاز عبر نقل التعاون مع الكويت إلى مستويات جديدة أكثر تطوراً.

ومن جهته، قال مساعد المدير العام في هيئة تشجيع الاستثمار المباشر السيد محمد يوسف ملا يعقوب، أن البيئة الاستثمارية في الكويت منخفضة المخاطر، واقتصاد البلاد القوي، مشيراً إلى أن الكويت تقدم العديد من الحوافز إلى المستثمرين الأجانب، ومنها الحصول على ملكية استثمار بنسبة 100 %، إلى جانب إعفاء من الضريبة لمدة 10 أعوام،

خلال مؤتمر المحللين حول النتائج المالية لنهاية عام 2019

الناهض: مكانة رائدة لـ«بيتك» في سوق الصكوك الإسلامية والخدمات المالية

مازن سعد الناهض

فهد خالد المخيزيم

شادي زهران

قال الرئيس التنفيذي للمجموعة في بيت التمويل الكويتي "بيتك"، مازن الناهض، أن "بيتك" حقق في عام 2019 أرباحاً صافية للمساهمين بلغت 251 مليون دينار كويتي مقارنة بـ 227.4 مليون دينار كويتي في العام الماضي، أي بزيادة قدرها 10.4%. وبلغ إجمالي إيرادات التمويل 931.6 مليون دينار كويتي، أي بزيادة قدرها 8.1 % مقارنة بالعام الماضي. وارتفع صافي الايرادات التشغيلية ليصل إلى 510.1 مليون دينار كويتي، أي بزيادة قدرها 12.5% عن العام الماضي. وبلغت ربحية السهم في عام 2019 نحو 36.45 فلس، أي بزيادة قدرها 10.3 % مقارنةً بالسنة السابقة. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيعات نقدية بنسبة 20% للمساهمين و10% أسهم منحة بعد موافقة الجمعية العمومية وموافقة الجهات المعنية.

وأشار الناهض خلال مؤتمر المحللين حول النتائج المالية لنهاية عام 2019، الى ان البيانات المالية الراسخة التي حققها "بيتك" في عام 2019 هي نتيجة لتحقيق أعلى مستويات الابتكار والتميز في خدمات العملاء، كما تؤكد هذه النتائج قدرة البنك على التكيف مع التحديات التي شهدتها المنطقة والأسواق العالمية في عام 2019. بالإضافة إلى ذلك، أدى النهج الحصيف الذي يتبعه "بيتك" في إدارة المخاطر إلى خلق مصدات ضد تقلبات السوق والتطورات الجيوسياسية على المستوى الإقليمي والعالمي.

وأضاف الناهض: "لاوة على ذلك، تعد مستويات السيولة العالية التي يتمتع بها "بيتك" واحدة من نقاط القوة الرئيسية إلى جانب الانتشار الجغرافي للمجموعة في تركيا وألمانيا والبحرين وماليزيا بالإضافة إلى الخدمات الاستثمارية والمصرفية المتنوعة التي تتوافق مع أحدث التقنيات المالية."

ولفت الى أن "بيتك" سجل في 2019 نجاحا في العديد من الجوانب، حيث حقق قفزات نوعية في تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي، من خلال تبني أحدث ابتكارات التكنولوجيا المالية. إضافةً إلى ذلك، يحتل "بيتك" مكانة رائدة في سوق الصكوك الإسلامية والخدمات المالية، منوها بأن الاستثمار في الصكوك بلغ 2.276 مليار دينار كويتي بزيادة قدرها 713 مليون دينار كويتي، أو 45.6% مقارنة بنهاية العام الماضي، ويتمثل معظم الرصيد في الصكوك السيادية.

وتابع الناهض: "في 20 يناير 2020، عقد "بيتك" اجتماعاته العادية وغير العادية للجمعية العمومية، والتي تم الموافقة عليها بشأن الجوانب الرئيسية المتعلقة بالإستحواذ على بنك الأهلي المتحد البحرين بما يتضمن الموافقة على تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بشأن مشروع الإستحواذ على البنك الأهلي المتحد ش.م.ب. بتحويل أعماله والبنوك التابعة له إلى أعمال متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية واعتماده، والموافقة على تقييم الأصول الذي تم من قبل كل من المستشارين العالميين وسعر التبادل العادل المحدد لتبادل الأسهم والبالغ 2.325581 سهماً من أسهم البنك الأهلي المتحد البحرين مقابل السهم الواحد من أسهم "بيتك"، والموافقة على إدراج أسهم "بيتك" في بورصة مملكة البحرين.

وأكد الناهض تحديث و نشر آخر المستجدات والتطورات بشأن الدمج عبر الإفصاحات الرسمية، مبينا أنه قد تم نشر جميع الإفصاحات من خلال الموقع الرسمي لبورصة الكويت.

فهد المخيزيم – رئيس الاستراتيجية للمجموعة

وخلال مؤتمر المحللين، استعرض رئيس الاستراتيجية للمجموعة في "بيتك" م. فهد خالد المخيزيم، البيئة التشغيلية في الكويت مع عرض استراتيجية "بيتك" في ظل نتائج نهاية العام.

وأوضح المخيزيم أن شركة مورجان ستانلي كابيتال انترناشيونال أعلنت بتاريخ 18 ديسمبر 2019 عن ترقية مؤشر سوق الكويت وإدراجه ضمن مؤشر الأسواق الناشئة، مبينا أن هذه الترقية تدعم وتعزز رؤية "الكويت 2035" لتصبح مركزاً مالياً قادراً على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة السيولة المالية للسوق وتعزيز مستويات الشفافية.

وأضاف المخيزيم: "فيما يتعلق بمعدل سعر الخصم، فقد قرر بنك الكويت المركزي خفض سعر الخصم بمقدار 25 نقطة أساس في أكتوبر 2019. ومن ذلك الحين، وظل معدل الخصم كما هو بنسبة 2.75% دون تغيير.

وتابع: "وفقاً للبيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 ليصل إلى 3.1%."

وعن تصنيفات وجوائز "بيتك"، أشار المخيزيم الى أن "بيتك" فاز بجائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية في العالم لعام 2019، وأفضل مؤسسة مالية إسلامية في الشرق الأوسط لعام 2019، وأكثر مؤسسة مالية أماناً في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2019 من مجلة جلوبال فاينانس، وبالإضافة إلى ذلك، فقد قامت كل من فتش وموديز بتثبيت التصنيف الإئتماني طويل الأجل لـ"بيتك" عند A+ و A1 على التوالي. وقد قامت موديز بتغيير نظرتها المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية.

ولفت المخيزيم الى أن الانتشار الاستراتيجي لـ"بيتك" مازال من أحد النقاط الرئيسية لقوة "بيتك" بشبكة فروع يزيد عددها عن 510 فروع حول العالم. وقد استثمر البنك بقوة في الإبتكار المصرفي وفي أحدث وسائل التكنولوجيا، فيما حقق تميزاً في خدمات الهاتف البنكية وفي اطلاقه للخدمات والمنتجات الرقمية بما فيها الفروع الذكية الآلية بالكامل "KFH Go"، وخدمة إيداع الشيكات عبر الموبايل، بالإضافة إلى تطبيق جزيل والذي يتميز بخاصية سهولة الإستخدام والذي تم تطويرة عن طريق "بيتك– البحرين"، والذي يعتبر إضافة إلى حلول "بيتك" التكنولوجية الذكية.

وأكد المخيزيم مواصلة جهود المشاركة في تمويل المشاريع العملاقة في قطاعات حيوية مختلفة بما فيها الطاقة والماء، والبنية التحتية، والتشييد والإعمار، وذلك على المستويين المحلي والاقليمي.

شادي زهران– رئيس المالية للمجموعة

من جانبه، ألقى رئيس المالية للمجموعة في "بيتك"، شادي زهران، الضوء على الأداء المالي لعام 2019، مبينا أن صافي أرباح المجموعة للمساهمين (بعد الضريبة) كما في نهاية 31 ديسمبر 2019 بلغ 251 مليون دينار كويتي بزيادة بمقدار 23.6 مليون دينار كويتي أو 10.4% مقارنة بمبلغ 227.4 مليون دينار كويتي لعام 2018.

وارتفعت إيرادات التمويل بمبلغ 69.5 مليون دينار كويتي أو 8.1% ويعود السبب الرئيسي إلى الزيادة في متوسط مبلغ الأصول المدرة للربح. وارتفع صافي إيرادات التمويل بمبلغ 3.0 مليون دينار كويتي أو 0.6% مقارنة بالعام الماضي، حيث نتج ذلك بشكل رئيسي من الزيادة في إيرادات التمويل بمبلغ 69.5 مليون دينار والتي قابلها الزيادة في تكلفة التمويل بمبلغ 66.5 مليون دينار كويتي.

وقال زهران أن السبب الرئيسي في زيادة تكلفة التمويل يعود إلى الزيادة الكبيرة في مؤشرات الربحية للأسواق (التي وصلت إلى أعلى مستوياتها خلال الربع الرابع من 2018) وذلك بالإضافة إلى الزيادة في التوزيعات إلى المودعين نتيجة للربحية العالية على مستوى المجموعة. وعلى أية حال فإن التراجع في مؤشرات الربحية للأسواق التي بدأت في النصف الثاني من 2019 لم تؤثر بشكل جوهري على تكلفة التمويل.

وارتفع صافي الإيرادات التشغيلية بمقدار 56.6 مليون دينار كويتي أي بنسبة 12.5% مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ 510.1 مليون دينار كويتي. وتعود الزيادة بشكل رئيسي إلى زيادة إيرادات الاستثمار بمبلغ 66.9 مليون دينار كويتي. وقد نتجت الزيادة في إيرادات الاستثمار بشكل رئيسي من أرباح بيع الاستثمارات والدخل من المشتقات الإسلامية (العمليات الإسلامية لتبادل العملة أو منتج وعد) والتي أدت إلى زيادة في نسبة إيرادات الاستثمار إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية لتصل إلى 16% مقارنة بنسبة 8.5% عن العام السابق. وعلى أية حال ظلت مساهمة الإيرادات غير التمويلية الأخرى على نفس المستوى دون تغيير.

وتابع زهران: "ارتفع إجمالي المصاريف التشغيلية إلى 304.2 مليون دينار كويتي بمقدار 11.8 مليون دينار كويتي أو بنسبة 4% مقارنة بالعام السابق. يعود السبب الرئيسي في زيادة التكلفة إلى ظروف التضخم المحيطة في الأسواق التي تمارس فيها المجموعة أعمالها، بالإضافة إلى جهود دعم نمو الأعمال المصرفية."

وقال انه بالرغم من الزيادة في المصاريف التشغيلية إلى أن نسبة التكلفة الى الإيرادات في مجموعة "بيتك" استمرت في التحسن حيث أظهرت انخفاضاً بمقدار 184 نقطة أساس خلال 2019 لتبلغ 37.36%، مما يدل على زيادة الكفاءة وترشيد المصاريف التشغيلية.

◆ **المخيزيم: «بيتك» استثمر بقوة في الإبتكار وتميّز في طرح حلول مالية تكنولوجية ذكية**

◆ **زهران: استمرار تحسن نسبة التكلفة الى الإيرادات في مجموعة «بيتك»**

سجلت 485 مليون ريال عن العام 2019

بدر الخرافي: زين السعودية ترفع أرباحها الصافية 46 بالمئة

أعلنت شركة زين السعودية (زين السعودية) عن تحقيقها نسب نمو قياسية لنتائجها المالية عن السنة المالية المنتهية في نهاية ديسمبر 2019، بتسجيلها أرباح صافية – هي الأعلى في تاريخها منذ التأسيس – بقيمة 485 مليون ريال سعودي بنسبة نمو بلغت 46% مقارنة بـ 332 مليون ريال سعودي عن العام 2018.

وكشفت الشركة في بيان صحافي أن إيراداتها عن هذه الفترة سجلت نسبة نمو بلغت 11% لتصل إلى نحو 8.4 مليار ريال سعودي، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، بينما ارتفعت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاكات إلى مستويات نمو قياسية، بتسجيلها 3.82 مليار ريال سعودي بزيادة بلغت 27% عن نفس الفترة من العام الماضي، وهو ما عكس هامش أرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاكات بنسبة 46%، بينما بلغت قاعدة عملاء الشركة 7.6 مليون عميل.

بدر الخرافي

وقال نائب رئيس مجلس إدارة شركة زين السعودية ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في مجموعة زين بدر ناصر الخرافي في تعليقه على هذه النتائج المالية القياسية " استمرار العمليات التشغيلية لشركة زين السعودية في تحسين نتائجها المالية، ومواصلتها لنسب النمو على جميع مؤشراتها المالية الرئيسية جاء بفضل التنفيذ الجاد لاستراتيجيتها في قطاع الخدمات الرقمية، حيث تسعى الشركة إلى الاستفادة من النمو الكبير في قطاع خدمات البيانات في المملكة ".

وأوضح الخرافي قائلا " كان العام 2019 علامة فارقة في العمليات التشغيلية للشركة، حيث قامت بإطلاق تكنولوجيا الجيل الخامس، لتكون أكبر شبكة اتصالات تعمل بهذه التقنية في المنطقة، والتي تبعتها بخطوة إطلاق خدمات التجوال بتكنولوجيا الجيل الخامس مع دولة الكويت، لتكون الاتفاقية الأولى من نوعها في أسواق الشرق الأوسط".

وكشف الخرافي قائلا " إطلاق خدمات الجيل الخامس، والتحديث والتطوير المستمر للبنية التحتية للشركة، سيضعها في مراكز تنافسية أفضل في قطاع الاتصالات في المملكة، لطرح سلسلة من الخدمات والمنتجات الجديدة للأفراد وقطاع المشاريع والأعمال، كما أن ذلك سيعزز بدوره من قدراتها في عمليات التحول الرقمي، ودعم مبادراتها في خدمات إنترنت الأشياء، والمدن الذكية".